

تحرك عاجل

أوقفوا تنفيذ الإعدام الوشيك لشاب سعودي

يواجه الشاب السعودي، مصطفى آل درويش، خطراً وشيكاً بتنفيذ إعدامه، بعد إحالة قضيته إلى رئاسة أمن الدولة وتأييد المحكمة العليا للحكم بإعدامه. واعتُقل مصطفى آل درويش في 2015؛ بسبب مشاركته المزعومة في أعمال شغب مناهضة للحكومة بالمنطقة الشرقية التي تقطنها أغلبية شيعية. ووفقاً لوثائق المحكمة، احتُجز مصطفى قيد التوقيف الاحتياطي المَطوّل وتعرّض للتعذيب ومثّل في محاكمة فادحة الجور. وتحت مظلة العفو الدولية الملك سلمان على عدم التصديق على الحكم بإعدام مصطفى آل درويش، وعلى أمر الهيئات القضائية المختصة بإلغاء الحكم بإدانته وإعادة محاكمته بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض، المملكة العربية السعودية

الفاكس: +966 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد ...

أُحيلت قضية مصطفى آل درويش، في الأسبوع الأخير من مايو/أيار 2021، إلى رئاسة أمن الدولة. وفي ظل غياب معلومات تتسم بالشفافية حول العملية الإجرائية القضائية، ترى منظمة العفو الدولية، في تقديرها للموقف، أن إحالة قضيته إلى رئاسة أمن الدولة أمر يُنبئ بتنفيذ إعدامه قريباً، بمجرد تصديقكم على الحكم بإعدامه. وفي 25 مايو/أيار 2015، اعتقلت قوات الأمن مصطفى آل درويش (مواليد 1994) واحتجزته لمدة عامين في سجن المباحث بالدمام، عاصمة المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية؛ وذلك قبل تقديمه إلى المحاكمة. وفي أثناء احتجازه، وُضع داخل زنزانه انفرادية بمعزل عن العالم الخارجي على مدى الأشهر الستة الأولى لفترة احتجازه، دون إتاحة أي سُبل للوصول إلى محامٍ حتى بداية محاكمته؛ ويُعد كل ذلك انتهاكات خطيرة لحقوقه الإجرائية وحقه في المحاكمة العادلة، شابت المحاكمة التي انتهت بالحكم عليه بالإعدام.

وحكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة، في 28 مارس/آذار 2018، على مصطفى آل درويش بالإعدام؛ على خلفية تُهم متعلقة بمشاركته في احتجاجات، وتضمنت تلك التهم المشاركة في "الخروج المُسلح على ولي الأمر وقطع الطريق وإخافة السبيل" و"السعي لزراعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية من خلال المشاركة أكثر من عشر مرات في تجمعات لمثيري الشغب". ووفقاً لوثائق المحكمة، فإن التهم المذكورة آنفاً ضد مصطفى آل درويش تستند إلى "اعترافاته" التي جاءت في إفادة مُوقَّعة بأنه شارك في أكثر من عشرة أعمال شغب بين 2011 و2012، وإلى صور له وهو يُطلق النيران على دوريات أمنية، وتقرير فني حول هاتفه الجوال الذي زُعم أنه يحتوي على صور مُسيئة لمسؤولي الأمن. ومع ذلك، ربما كان مصطفى آل درويش يبلغ من العمر 17 أو 18 عاماً في وقت مشاركته المزعومة في أعمال الشغب، بالنظر إلى أن لائحة الاتهام الرسمية لم تُحدد على وجه الدقة؛ ما يُفضي، بالتالي، إلى عدم الوضوح بشأن وجوب مراجعة قضية مصطفى في ضوء نظام الأحداث الجديد. وإضافة إلى ذلك، جاءت "الأدلة"، التي أُسْتُدِ إليها في إصدار الحكم بالإعدام، نتاج إجراءات قضائية تعترتها مثالب خطيرة، تضمنت احتجاز مصطفى قيد التوقيف الاحتياطي المُطوّل لأكثر من عامين، وانتزاع اعترافات منه تحت وطأة التعذيب، بحسب شهادته أمام القاضي.

ونُحْتَم على ألا تُصدِّقوا على الحكم بإعدام مصطفى آل درويش؛ وأن تُلغوا حكم إدانته، نظراً إلى بواعث القلق التي أُثِّرت حول نزاهة محاكمته؛ وأن تأمروا بإعادة محاكمته بما يتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، دون اللجوء إلى أعمال عقوبة الإعدام. وعلاوة على ذلك، ندعوكم إلى أن

تأمروا بإجراء تحقيق عاجل ومحاييد ومستقل وفعال بشأن المزاعم حول تعرّضه للتعذيب وسوء
المعاملة، وإلى أن تُصدروا أمراً رسمياً بوقف تنفيذ الإعدام، تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام في المملكة
العربية السعودية.

مع خالص التحيات

حُكِمَ على مصطفى آل درويش، في 28 مارس/آذار 2018 بالإعدام، على خلفية تهمة، تضمنت المشاركة في "الخروج المُسلح على ولي الأمر وقطع الطريق وإخافة السبيل"؛ و"تكوينه [...] لخلية إرهابية مُسلحة منظمة قامت بإطلاق النار على مقر الجهات الأمنية، والترصّد لدوريات الأمن وإطلاق النار عليها وعلى رجال الأمن"؛ و"السعي لزراعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية من خلال المشاركة أكثر من عشر مرات في تجمعات لمثيري الشغب"؛ و"تصنيع المتفجرات (قنابل المولوتوف) بقصد الإخلال بأمن المملكة ورميها على الدوريات الأمنية". واتُّهم أيضاً بانتهاك المادة 6 من "نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، بـ "تخزين ما شأنه المساس بالأمن العام". وقال مصطفى للقاضي في إحدى جلسات محاكمته ما يلي: "إنني أدفع ببطلان الإقرار المصادق عليه؛ لأن ملابسات صدوره تمت تحت أفعال صدرت من المُحقق تمثلت في تهديد وسب وضرب وتعذيب. وأضاف: "وامتد التعذيب في جسدي في أماكن حساسة في جسدي كانت تجعلني أفقد الوعي وخِفْتُ حقيقةً على حياتي، ما دفعني إلى الإلقاء بالاعتراف خوفاً على حياتي". وأخبر مصطفى المحكمة أيضاً خلال تأكيده للحقيقة وراء اعترافه أمام قاضٍ بأن القاضي هدده بمزيد من الضرب والتعذيب، إذا لم يُوقَّع على الاعتراف.

ووثَّقت منظمة العفو الدولية نمطاً من القمع يستهدف أبناء الطائفة الشيعية فيالسعودية، وذلك تحديداً عبر [المحكمة الجزائرية المتخصصة](#) التي أصدرت أحكاماً قاسية بالسجن والإعدام؛ على أثر محاكمات فادحة الجور، شابها مزاعم حول تعرُّض الأفراد للتعذيب خلال احتجازهم، في حين أن النيابة لم تُجرِ أي تحقيقات بشأن هذه المزاعم على نحو منهجي.

وفي إطار [موجة مُروَّعة من عمليات الإعدام](#) في 23 أبريل/نيسان 2019، نفذتالسعودية الإعدام بحق 37 شخصاً، أدانتهم المحكمة الجزائرية المتخصصة بتهم "إرهاب"، وتضمنوا شاباً شيعياً أُدين بارتكاب جريمة وقعت حينما كان دون سن الثامنة عشرة. وكان من بين هؤلاء الذين أُعدموا [عبد الكريم الحواج](#)، وهو شاب شيعي اعتُقل في سن السادسة عشرة، وأدين بتهم متعلقة باشتراكه في احتجاجات مناهضة للحكومة. ويحظر القانون الدولي حظراً صارماً توقيع عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين كانت أعمارهم تقل عن ثمانية عشر عاماً في وقت وقوع الجريمة.

وكانت أغلبية أولئك الذين أُعدموا رجالاً من الأقلية الشيعية، وأدينوا بعد محاكمات صورية انتهكت المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، واستندت إلى اعترافات مُنتزعة تحت وطأة التعذيب. واحتُجز هؤلاء قيد التوقيف الاحتياطي المُطوّل، وأخبروا المحكمة بتعرّضهم للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، في أثناء استجوابهم لانتزاع "الاعترافات" منهم. وتعلم منظمة العفو الدولية أن أسر الأشخاص الذين أُعدموا لم يُبلغوا بشأن تنفيذ الإعدام بحق ذويهم مُسبقاً، وُصِدِموا عندما علموا بالأمر.

وإضافة إلى ذلك، لا يزال يُحتجز ثلاثة شباب من الأقلية الشيعية؛ بسبب جرائم ارتكبوها، حينما كانوا دون سن الثامنة عشرة، وهم: علي النمر وداوود المرهون وعبد الله الزاهر. وكان الثلاثة تحت طائلة أحكام إعدام، بعد محاكمات فادحة الجور؛ وظل تنفيذها بحقهم وشيكاً لأكثر من ستة أعوام، إلى أن [خففت المحكمة الجزائية المتخصصة الأحكام الصادرة](#) ضدّهم في فبراير/شباط 2021، وأصدرت حكماً آخرًا بسجنهم لمدة 10 أعوام، متضمنة فترة احتجازهم، ما يعني إمكانية الإفراج عنهم في 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة السعودية أصدرت أمراً ملكياً يقضي بإنهاء تطبيق عقوبة الإعدام ضد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في وقت ارتكاب الجرائم، في الحالات التقديرية التي لا تتعلق بـ "نظام مكافحة الإرهاب". ويأتي ذلك بعد إصدار نظام الأحداث لعام 2018، الذي يمنح القضاة من إصدار أحكام الإعدام التقديرية ضد من تقل أعمارهم عن 15 عاماً. ومع ذلك، يجب إتباعه بلوائح تنفيذية واضحة لا تستبعد أيّاً من القاصرين من هذا الإجراء الإصلاحي.

وتُعتبر عقوبة الإعدام عقوبة قاسية ولإنسانية ومهينة، في حين أن منظمة العفو الدولية تُعارضها على الدوام، بغض النظر عن المُتهم أو طبيعة جريمته أو إدانته أو براءته أو طريقة تنفيذ الإعدام.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو العربية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 2 أغسطس/آب 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: مصطفى آل درويش (صيغ المذكر)